دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

إنعكاسات إنخفاض سعر الشيكل
على مستويات المعيشة في فلسطين
1996- 1998

دراسة إحصائية تحليلية

إعداد

د. حازم الشنار
محمود القيه
جواد الصالح
صالح الكفري

كانون أول / ديسمبر، 1998

الآراء الواردة في هذه الدراسة هي للباحثين ولا تعبر بالضرورة عن رأي دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية

© رمضان، 1419ه – كانون أول، 1998م.
جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998. انعكاسات انخفاض سعر الشيكل على مستويات المعيشة في فلسطين 1996 – 1998.
رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية
ص.ب. 1647، رام الله

الضفة الغربية، فلسطين
هاتف: 2986340 (2-972) **فاكس:2986343 (2-972)**
بريد إلكتروني: pcbs@pcbs.pna.org **صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org**

تقديم

تقوم دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ومنذ تأسيسها عام 1993، بتوفير كم هائل من البيانات الإحصائية، عن كافة مجالات الحياة في المجتمع الفلسطيني، ووضعها أمام المحلل الإحصائي والاقتصادي بهدف الوصول إلى ما يربو إليه من معرفة لهذا المجتمع من حيث ميزاته الاقتصادية والاجتماعية، وبهدف الوصول إلى صورة واضحة أمام المخطط الاقتصادي، لمعالجة المشاكل الآنية والمستقبلية لهذا المجتمع. ولم تألُ الدائرة جهداً في هذا المجال، بل وضعت كافة إمكانياتها العلمية والعملية في سبيل الوصول إلى تخطيط سليم للمجتمع الفلسطيني ووضع حجر الأساس لدولته الفتية.

يسر دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن تقدم هذه الدراسة والتي هي ثمرة جهود باحثيها، ووضعها أمام الاقتصادي والمخطط في سبيل التعرف وبعلمية مجردة على ظاهرة مهمة تحدث في الاقتصاد الفلسطيني، وتترك بصماتها على ظروف معيشة المجتمع الفلسطيني برمته، كما أنها تعكس أثر التحولات التي تحصل في اقتصاديات الدول المجاورة على اقتصادنا الوطني. وقد قام الزملاء د.حازم الشنار(مدير عام الإحصاءات الاقتصادية)؛ محمود القيه(مدير دائرة الأسعار والأرقام القياسية)؛ جواد الصالح(نائب مدير دائرة معايير المعيشة)؛ وصالح الكفري (قائم بأعمال مدير دائرة إحصاءات العمل) بجهود مضنية لإعداد مادة التقرير وتجهيزها للنشر. تتقدم الدائرة بالشكر الجزيل لهؤلاء الزملاء على تلك الجهود.

كلنا أمل أن نكون قد وضعنا يدنا على موضع الألم بهدف معالجته، ونأمل الاستفادة من مقترحات وتقييمات الباحثين والمهتمين لهذا الجهد المتواضع. علماً بان الدائرة ستقوم بإجراء دراسات أخرى في المستقبل ذات صبغة تحليلية عن مواضيع ذات أهمية في الاقتصاد الفلسطيني.

والله الموفق،،،

كانون ثاني، 1999

د. حسن أبو لبده

رئيس الدائرة

قائمة المحتويات

الموضوع

مقدمة

اولاً: تقلص قيمة الشيكل

1.1 حجم الإنخفاض

2.1 الأسباب والعوامل والخلفيات

ثانياً: إتجاهات التأثير

1.2 التأثير على مستوى أسعار المستهلك

2.2 التأثير على مستوى االأجور

3.2 التأثير على مستوى المعيشة

ثالثاً: التوقعات المستقبلية

رابعاً: التوصيات

قائمة المراجع

الملحق

مقدمة

يعاني اقتصاد الأراضي الفلسطينية من استمرار عملية التضخم، نتيجة عوامل العرض والطلب واستمرار انخفاض سعر العملة الاسرائيلية مقابل الدولار الأمريكي والعملات الاخرى. ويعاني المجتمع الفلسطيني من عدم وجود عملة وطنيـة او عملة واحدة يتعامل بها. فكثير من الاسر الفلسطينية يتعامل أفرادها بأكثر من عملة، حيث هناك من يتقاضى منـهم أجورهم بالشيكل ويدفعون المصاريف الاساسية بالدولار أو بالدينار، وهكذا دون وجود توازن بين الدخل والانفاق، ممـا يؤثر سلباً بالطبع على مستوى الانفاق لديهم. كما ان هناك أسر يتقاضى افرادها رواتبهم بالدولار أو بالدينار وينفقـون مصاريفهم بالشيكل وهذا يؤثر إيجاباً على ميزانيتهم، خاصة حين تنخفض قيمة الشيكل، مما يؤدي ذلك الى تفاوت فـي مستوى المعيشة بين هذه الاسر وتلك.

ومع ان ظاهرة التضخم في إسرائيل وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني هي ظاهرة مستمرة ومتصاعدة، فقـد طـرح الانخفاض الحاد لسعر صرف الشيكل الاسرائيلي منذ بداية شهر أكتوبر 1998، مجدداً وبقوة التساؤلات حول مسـتقبل الوضع الاقتصادي الفلسطيني، نظراً لما تركه من آثار كبيرة على مستوى المعيشة والاقتصاد الفلسطيني عموماً، وخلـق حالة من القلق وعدم الاستقرار في السوق الفلسطيني.

ويأتي تأثر الاقتصاد الفلسطيني بالتضخم في إسرائيل نتيجة لحالة التبعية الكاملة له بالاقتصاد الإسرائيلي التـي ترتبـت عن الاحتلال، والتي تكرست من خلال اتفاق باريس الذي فرض الوحدة النقدية على الاراضي الفلسطينية مع إسـرائيل واستخدام الشيكل كعملة رئيسية متداولة في تلك الأراضي خلال الفترة الانتقالية. من هنا فإن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بصورة تلقائية بأي أزمة اقتصادية في إسرائيل وبشكل خاص بالتضخم، حيث أن 90% من التجارة الخارجية للمنـاطق الفلسطينية هي مع أو من خلال إسرائيل وكذلك فإن ما يزيد عن 15% من الناتج القومي الإجمالي تـأتي مـن دخـل العاملين في قطاعات العمل الإسرائيلية والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتحتاج دراسة هذه الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بجوانبها المختلفة إلى بيانات مستفيضة في مجالات عـدة. وسوف نقتصر في هذه الدراسة على تناول أبعاد هذه الظاهرة على اسعار المستهلك والاجور ومستوى المعيشة فقـط، نظراً لترابط هذه المؤشرات ولتوفر بيانات إحصائية متكاملة حولها تساعد في تحليلها وتوضيح أسـبابها و إنعكاسـاتها وآفاق تطورها واقتراح السبل المناسبة للتعامل معها، أملين أن نتمكن في المستقبل من تحليل البيانـات المتوفـرة عـن الجوانب الأخرى.

وربما تجيء هذه الدراسة متأخرة بعض الشيء، لكننا آثرنا الانتظار لحين الانتهاء من رصد كافة البيانات حول تلـك المؤشرات في الشهرين الأخيرين، لتضمينها داخل الدراسة والاعتماد عليها في التحليل نظراً لأهميتها القصـوى فـي تحديد معالم الطفرة التي حدثت مؤخراً، وحيث ان هذه الدراسة قد أنجزت على أبواب عام جديد فإننا نأمل أن تسـاعد أصحاب القرار في اتخاذ القرارات المناسبة بما فيه مصلحة المواطن والاقتصاد الوطني.

أولاً: تقلص قيمة الشيكل

1.1 حجم الانخفاض:

واصل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي إنخفاضه مقابل الدولار (وتبعاً لذلك مقابل الدينار) في الاراضـــــي الفلســـطينية خلال الفترة 1996-1998، إذ سجل انخفاضا خلال تلك الفترة ما نسبته 26.9 %[1]. وفي هذا العام 1998 تابع إنخفاضه بشكل ملحوظ خصوصاً في الربع الأخير منه فانخفض سعره من ما معدله 3.58 شيكل/ دولار في شهر يناير إلى 3.76 شيكل/ دولار خلال شهر نيسان إلى 3.84 شيكل/ دولار في شهر أيلول 1998 وقفز خلال شهر اكتوبـــر 1998 حتـــى وصل إلى 4.36 شيكل/ دولار يوم 24 منه، ثم عاود الهبوط واستقر معدله في شـــــهر تشـــرين ثـــاني حوالـــي 4.15 شيكل/دولار. وبذا يكون سعره مقابل الدولار قد انخفض منذ بداية هذا العام ما معدله حوالي 10%[2] وقد حصل جـــزء رئيسي من هذا الانخفاض خلال الربع الأخير فقط كما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل (1)

تير سعر صرف الشيكل مقابل الدولار 1996-1998

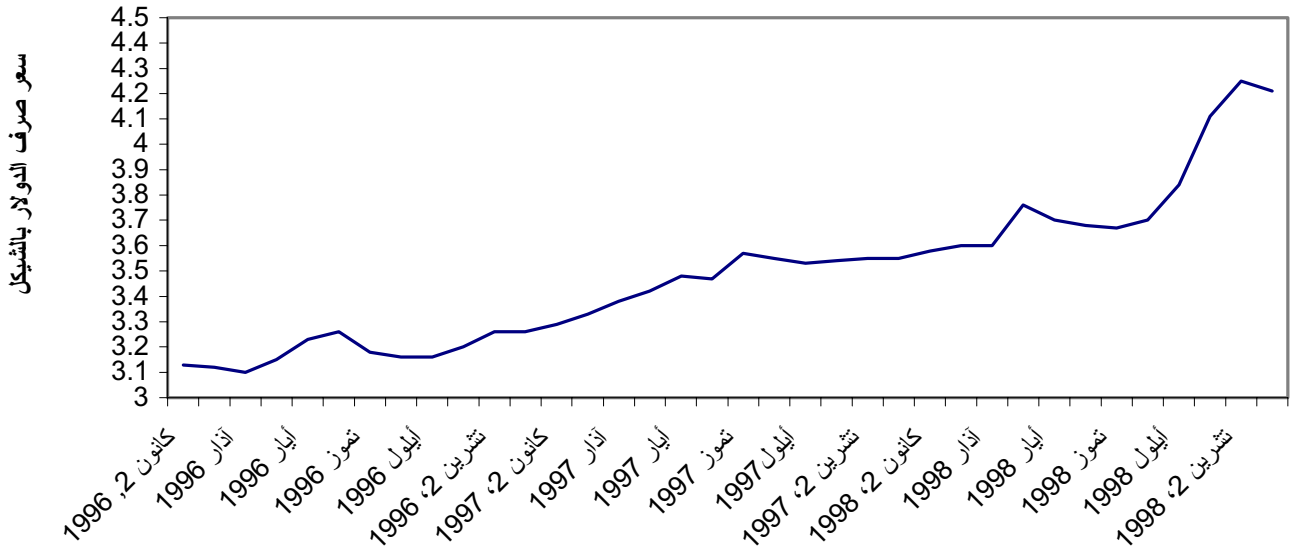

1.2 الأسباب والعوامل والخلفيات:

يلاحظ من الشكل السابق انه في اكتوبر 1998 حدثت طفرة كبيرة في سعر الدولار مقابل الشيكل ويعود ذلك إلى مايلي:

السبب الرئيسي: إقدام المتداولين بالشيكل على صرف كميات كبيرة منه واستبدالها بالدولار في إسرائيل وبـــــالدولار أو بالدينار في المناطق الفلسطينية.

[1] متوسط عام 1998 =3.8067 / متوسط عام 1995=3 شيكل للدولار

[2] متوسط سعره في عام 1998/متوسط سعره عام 1997

العوامل :

- إنخفاض أسعار الأسهم في البورصات العالمية.
- التذبذب في اسعار العملات الاجنبية في السوق العالمية.

- لجوء المستثمرين في إسرائيل إلى بيع أسهمهم في البنوك الكبرى بالشيكل وشراء الدولار بدلاً منها.
- لجوء المستثمرين المقترضين بعملات صعبة لشراء الدولار لسد الأقساط المستحقة قبل المزيد من الإنـــهيار في سعر الشيكل.
- حالة الهلع لدى جمهور المتداولين بسبب عدم فهم أسباب الأزمة وطريقة أداء قوى الســوق ولجوئــهم إلــى الصرف بالشيكل ولو بخسارة.

الخلفيات: ساعد موقف السلطة النقدية الإسرائيلية (البنك المركزي ووزارة المالية) القائل بعدم التدخل والمؤيد ضمنياً بل المتساوق مع عملية خفض قيمة الشيكل بهدف تشجيع عمليات التصدير والحد من الاستيراد بمنـــح الصناعـــة الإسرائيلية قدرة أكبر على المنافسة داخلياً وخارجياً، وخفض القيمة الفعلية للالتزامات الحكومية، في تدهـــور سعر الشيكل ووصوله إلى وضعه الراهن.

ثانياً: اتجاهات التأثير

2.1 التأثير على مستوى أسعار المستهلك:

تبعاً لما ذكر أعلاه فإن أسعار المستهلك قد شهدت ارتفاعاً تتناسب مع ارتفاع أســعار المــواد والخدمــات المســتوردة والمنتجة محلياً المعتمدة في عوامل إنتاجها على الخارج. وهذا الارتفاع يختلف من سلعة لأخرى حسب وزن استهلاكها وحجم الطلب عليها.

وتنبغي الإشارة إلى العوامل الداخلية المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث ان هناك قوى داخلية خاصة وتأثيرات عرضية وطارئة تتحكم بالسوق المحلي على غرار تلك العوامل التي تؤثر على إنتـــاج الســـلع بزيادة أو قلة عرضها مما يؤثر على السعر حسب آلية السوق. فكلما زاد المعروض من السلع فإن الأســـــعار تكـــون متدنية وإن قل المعروض ارتفعت الأسعار. وكان مثال أسعار البندورة في شهر ايلول الماضي خير دليل على ذلـــك، فقلة المعروض من كميات البندورة نتيجة للظروف الجوية التي سادت أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار هـــذه الســـلعة والذي أثر بشكل كبير على الرقم القياسي.

كما ان وزن السلعة في سلة المستهلك له تأثير جوهري في حركة الأرقام القياسية للأسعار، ولو كانت السلعة المتـــأثرة من العوامل السابقة لها وزن كبير في سلة المستهلك فإن أي تغير ولو كان بسيطاً جداً سوف ينعكس على الرقم القياســي بدرجة أكبر تأثيراً مما لو كانت السلعة ذات وزن قليل داخل سلة المستهلك، وعلى سبيل المثال فلو تضـــاعفت أســـعار

البسكويت خمسة مرات لما كان لها تأثير زيادة أغورة واحدة على أسعار الخبز مثلاً نظراً لزيادة وزن الخبز داخل سلة المستهلك.

شكل رقم(2)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 1997

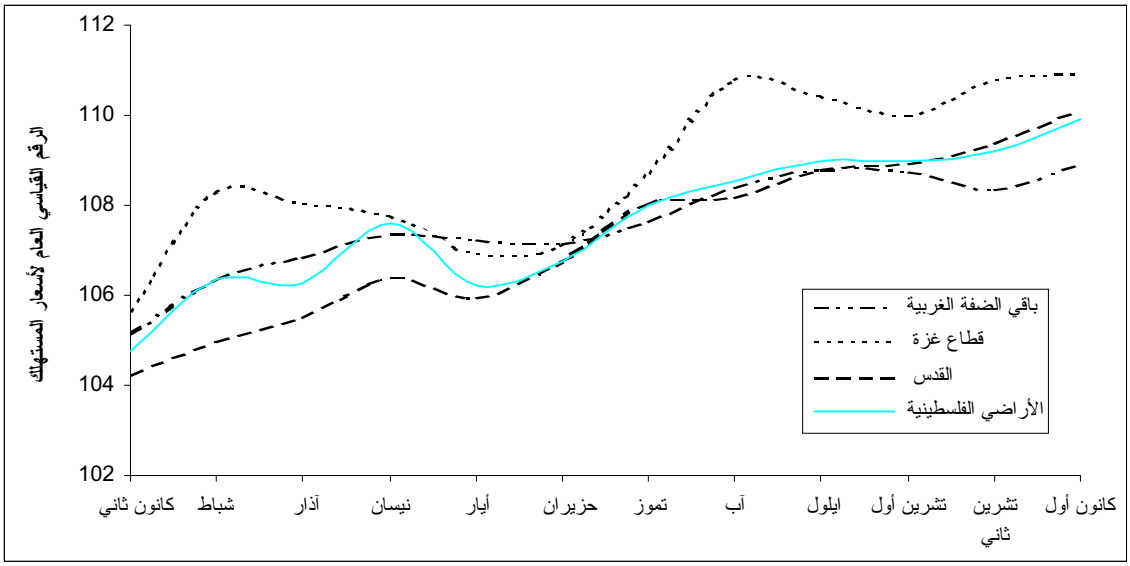

شكل (3)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للعام 1998

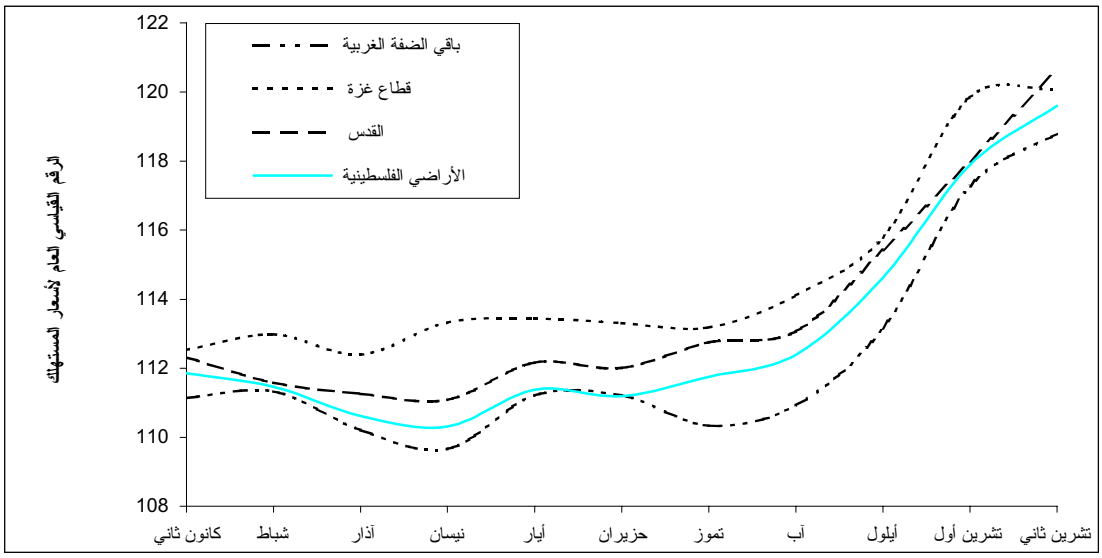

وعليه يمكن القول أن تأثير حركة أسعار صرف الشيكل له تأثير كبير على حركة الأسعار في الاراضي الفلسطينية مـع ثبات العوامل الأخرى ودون وجود تغيرات داخلية على حركة أسعار السلع، إضافة إلى أن المخزون من السلع بالأسعار السابقة سيحافظ على أسعارها ضمن الفترة الزمنية التي حدث فيها تغير أسعار الشيكل ولو بشكل مؤقت.

من خلال إستعراض حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال العامين السابقين(من الرسمين اعلاه)، يتضح أنها قد شهدت ارتفاعا ملموساً، وإن كانت حركة الأسعار خلال عام 1997 ذات اتجاه للأعلى بصورة أكثر حدة خصوصاً خلال الفترة الأولى من العام بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 1998. لذا شهدت بداية عام 1998 ركوداً في الأسعار نتيجـــة للركود في الأسواق التجارية وسجلت هبوطاً في بعض الأشهر، مما أضعف الارتباط مع حركة أسعار الشـــيكل التـــي كانت تتجه نحو الارتفاع، إضافة إلى أن أسعار المستهلك قد تأثرت كثيراً بسبب الهبوط الحاد في أسعار بعـــض الســـلع المحلية كالدجاج خلال نفس الفترة من العام.

وشهد الربع الأخير من عام 1998 قفزة حادة في أسعار صرف الشيكل أدى وبصورة سريعة إلى انعكاس هذا التـــأثير على حركة أسعار المستهلك والتي سجلت ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا زالت آثار هذا الارتفاع تعكس أثارها على الرقم القياسي للأسعار وإن كانت أقل حدة مما حصل خلال شهر تشرين أول.

فقد سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 1997 ارتفاعا مقداره 7.62% عن عام 1996، في حين بلغـــت الزيادة منذ بداية عام 1998 حتى شهر تشرين ثاني ما مقداره 5% عن اسعار 1997. وعليه يمكن القول ان الزيادة في الاسعار خلال عامي 1997 و1998 قد بلغت ما يقارب 13%. وعند مقارنة أسعار شهر تشرين ثاني 1998 مع أســعار شهر كانون أول 1997، يتضح أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 8.82%، خلال شهر تشرين ثاني 1998. وشهدت بدايـــة عام 1998 ركوداً في الأسعار نتيجة للركود في الأسواق التجارية وسجلت هبوطاً في بعض الأشـــهر، ممـــا أضعـــف الارتباط مع حركة أسعار الشيكل التي كانت تتجه نحو الارتفاع، إضافة إلى أن أسعار المستهلك قد تأثرت كثيراً بســـبب الهبوط الحاد في أسعار بعض السلع المحلية كالدجاج خلال نفس الفترة من العام.

وشهد الربع الأخير من عام 1998 قفزة حادة في أسعار صرف الشيكل أدى وبصورة سريعة إلى انعكاس هذا التـــأثير على حركة أسعار المستهلك والتي سجلت ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا زالت آثار هذا الارتفاع تعكس أثارها على الرقم القياسي للأسعار وإن كانت أقل حدة مما حصل خلال شهر تشرين أول.

وفي محاولة لدراسة أثر أسعار صرف العملة على الرقم القياسي للأسعار فقد قمنا بعقد مقارنة بين معدلات سعر صرف الشيكل على الدولار والرقم القياسي لأسعار المستهلك لعامي 97 و98 وتبين أن العلاقة بينهما تســـير وفقـــاً لمتغـــيرات مختلفة. إذ كانت متأثرة في بداية عام 1998 مثلاً بعوامل العرض والطلب وظروف الاسواق الأخرى، وبالتـــالي فـــإن الزيادة في أسعار المستهلك ظلت أقل بكثير من الزيادة في أسعار الصرف، حيث لم يزد الرقم القياسي للنصـــف الاول لهذا العام بل انه هبط في بعض الاشهر، في حين كان معدل سعر الصرف قد زاد حوالي 4% خلال نفس الفترة، غـــير انه في النصف الثاني لهذا العام ارتفعت الاسعار بشكل مواز لسعر صرف الدولار بالنظر إلى انخفاض سعر الشـــيكل

بصورة كبيرة وثبات تأثير عوامل السوق. وبشكل عام فإن وتيرة تغير سعر صرف العملة تسير بصورة اســـرع مـــن وتيرة تغير اسعار المستهلك، حيث تأخذ عملية التفاعل والتكيف بينهما فترة من الوقت بتأثير من عوامل السوق.

و الرسمان البيانيان أدناه يوضحان هذه العلاقة:

الشكل (4)

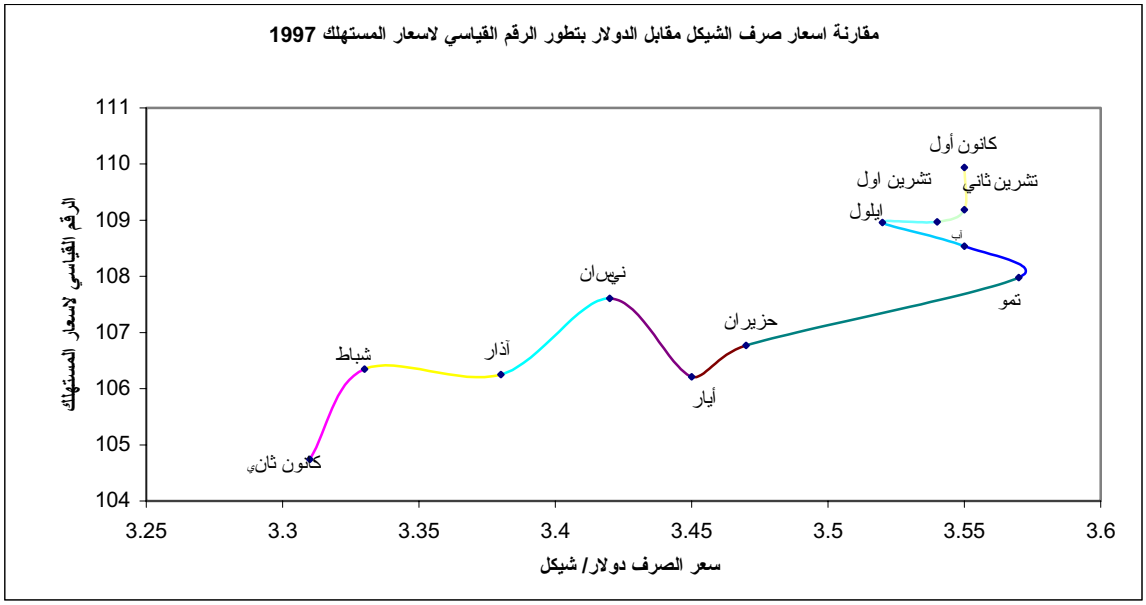

الشكل (5)

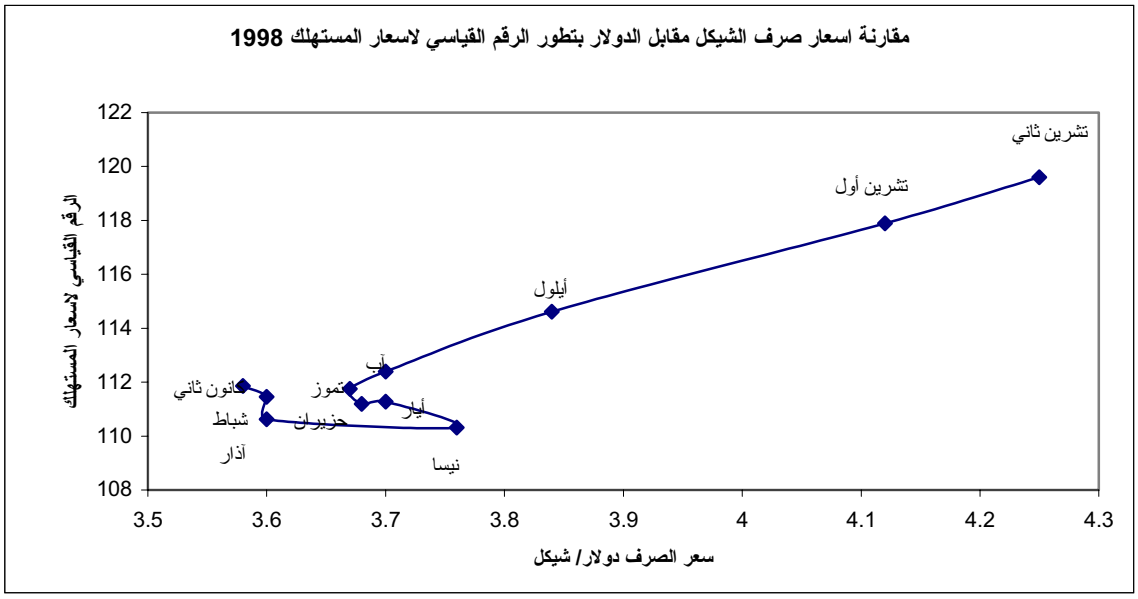

2.2 التأثير على مستوى الأجور:

يؤدي انخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار أو الدينار إلى خفض قيمة الإيراد المستحق بالشيكل، وســـواءً كـــان المتعاملون به تجاراً أم عمالاً أم موظفين. ولكن العمال والموظفين هم الأكثر تضرراً إذ أن أجورهم ورواتبهم ثابتـــة في الغالب. أما العمال فربما سيضطرون إلى تخفيض إضافي نتيجة الركود والبطالة وزيادة عرض القوة العاملة عـــن الطلب.

ولدراسة هذه الظاهرة من الجانب المتعلق بالأسر التي لديها أفراد مستخدمون بأجر ومدى تأثير ظاهرة انخفاض ســـعر الشيكل عليهم، قمنا بالاسترشاد بمسح القوى العاملة الفلسطينية الذي تجريه دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للفـــترة تموز – أيلول 1998 (أحدث النتائج) لوضع تصورات حول حجم المشكلة التي من الممكن ان تحدث جراء ارتفـــاع او انخفاض قيمة الشيكل ونسبة الاسر التي ستتأثر بذلك. حيث أن الاسرة التي لديها شخص واحـــد علـــى الاقـــل يعمـــل كمستخدم بأجر ويتقاضى راتبه بالشيكل، ستتأثر بشكل واضح نتيجة انخفاض الشيكل وبخاصة أن قيمة الاسعار تـــزداد بشكل متوازي مع انخفاض قيمة الشيكل مقابل الدولار. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فسيتم إلقاء الضوء علـــى تغير الاجر الوسيط اليومي للمستخدمين بأجر عى مدار الفترة الواقعة ما بين عام 1996 وعام 1998.

تمثل نسبة الأسر التي من ضمن أعضائها أفراد يعملون كمستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية 63.3% من إجمالي الأسر الفلسطينية، كما أن نسبة الأسر التي من ضمن أعضائها أفراد يتقاضون أجورهم بالشيكل 52.2% مـــن مجمـــوع الأسر الفلسطينية، حيث يشير ذلك الى أن أكثر من نصف الأسر الفلسطينية قد تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلب ســـعر الشـــيكل وبالذات عند انخفاض قيمته والتي تؤثر سلباً على دخلهم وقضاء حاجاتهم اليومية. وهذا لا يعني أن النصف الثاني مـــن الأسر الفلسطينية لا يتعامل أفرادها بالشيكل لتسير أعمالهم ولكن من الممكن أن يكون حجم التـــأثير عليـــهم أقـــل مـــن المستخدمين بأجر وخاصة المستخدمين الذين لم ترتبط أجورهم بإنخفاض سعر الشيكل.

و إذا أخذنا مسألة تأثير انخفاض سعر الشيكل على الأفراد وحجم التأثير المتوقع، فإن النتـــائج تشـــير إلـــى أن نســـبة المستخدمين بأجر تبلغ 62.0% من ضمن العاملين. كما أن نسبة الذين يتقـــاضون أجروهـــم بالشـــيكل مـــن ضمـــن المستخدمين بأجر تبلغ 85.2لجميع الأراضي الفلسطينية 85.2%، تبلغ هذه النسبة حوالي 86.5% في الضفة الغربيـــة و82.7% في قطاع غزة والتأثير يبرز بصورة أكبر بين صفوف الذكور، حيث تبلغ نسبة الذكـــور الذيـــن يتقـــاضون رواتبهم بالشيكل 86.9%، أما الإناث فتبلغ نسبتهم 73.9%.

أما على صعيد النشاط الاقتصادي، فأشارت النتائج الى أن التأثير الأكبر حصل في صفوف المستخدمين في قطاع البناء والذين بلغت نسبتهم فيه حوالي (96.3%) ويليهم المستخدمون في القطاع الزراعي (94.8%) ثـــم المســـتخدمون فـــي المطاعم والفنادق (89.9%) وتتقارب النسبة لدى العاملين في قطاعي الاتصـــالات والتخزيـــن والصناعـــة التحويليـــة (88.9%، 88.8% على التوالي)، أما النسبة الأقل فهي لدى العاملين في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى إذ بلغـــت (75.6%).

وعلى صعيد المهن، تبين النتائج أن النسبة الأكبر من المستخدمين بأجر والتي تتأثر بانخفاض سعر الشيكل هي للعاملين كحرفيين وفي التجارة (93.7%) وتليها للعاملين في المهن الأولية (92.8%) أما أقل نسبة فهي للمشرعين والعاملين في الإدارات الأخرى (71.6%).

ومن الجدير بالذكر أن معدل الأجر اليومي للمستخدمين الذين يتقاضون أجرهم بالشيكل يبلغ حوالي 60 شـــيكل يوميـــا مقابل 52.2 شيكل للذين يتقاضون أجورهم بالدينار الأردني وحوالي 66 شيكل للذيـــن يتقـــاضون أجورهـــم بـــالدولار الأمريكي. مع العلم أن المعدل العام للأجور يبلغ 59.7 شيكل يوميا في الأراضي الفلسطينية.

وعند دراسة حجم التغيرات التي تطرأ على الاجر الوسيط اليومي خلال الفترة الواقعة ما بين عام 1995-1998، يتبيـن لنا أنه لا يوجد أي تغير على قيمة الاجر الذي يتقاضاه المستخدمون بأجر والذين يتقاضون رواتبهم بالشيكل خلال الفترة الواقعة ما بين نهاية عام 1996 الى نهاية عام 1997، بالرغم من وجود انخفاض شديد على سعر الشيكل مقابل الـدولار كما اشير إلى ذلك آنفا. ولمعرفة قيمة التغير في الأجر للعاملين حسب نوع العملة التي يتقاضون رواتبهم بها، أنظـــر الجدول المرفق في الملحق.

مدى إرتباط الأجور بالرقم القياسي لأسعار المستهلك:

من المفترض والمتبع أن يتم ربط الاجور بالرقم القياسي لأسعار المستهلك. وانطلاقاً من هذا المبدأ، ســـارعت دائـــرة الإحصاء المركزية الفلسطينية منذ نشأتها إلى العمل على نشر تقارير شهرية حول الرقم القياســـي الشـــهري لأســـعار المستهلك للاعتماد عليها بشكل أساسي في وضع نظام يضمن حقوق المستخدم الفلسطيني وتوفير الاستقرار في وضعـــه المادي قدر الامكان والاستقرار في دخله بما يتناسب والاسعار المأخوذ بها والمتبعة في السوق.

بناءً على المعطيات والنتائج المتوفرة، تبين أنه لا يوجد ربط من الناحية الفعلية ما بين الأجور التي يتقاضاها المســتخدم الفلسطيني الذي يعمل في منشآت ومؤسسات الاراضي الفلسطينية والرقم القياسي الشهري لأســـعار المســـتهلك والـــذي تنشره دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. فقد تبين أن الزيادة التي حصلت على أسعار السلع في السوق الفلســـطينية منذ عام 1996 ولغاية شهر تشرين أول 1998، بلغت حوالي 17.9%. في حين بلغت الزيادة الحاصلـــة فـــي الاجـــر للمستخدمين بأجر في الاراضي الفلسطينية في نفس الفترة حوالي 14.7%.

ومن الجدير بالذكر، أن الفجوة الحاصلة بين الاجور التي يتقاضاها المســـتخدمون بـــأجر وأســـعار المســـتهلك تـــزداد للمستخدمين بأجر ويتقاضون أجورهم بالشيكل، حيث بلغت لنفس الفترة 5.6%. أي ان نسبة الزيادة في الأجـــور منـــذ عام 1996 ولغاية شهر تشرين أول 1998، بلغت 12.3% فقط.

شكل (6)

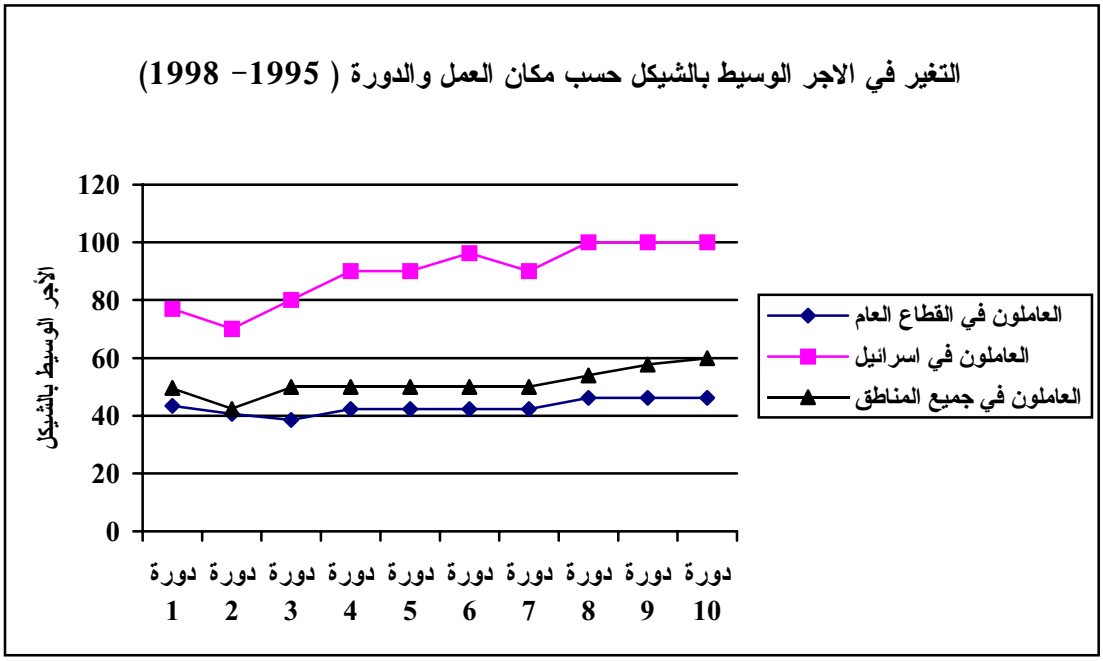

ولمعرفة مدى تأثير سعر الصرف، والانخفاض الفعلي على أجور المستخدمين بأجر ويتقاضون أجـرا بالشـيكل. تـم احتساب وسيط الأجر، باستخدام الشيكل الثابت (إزالة أثر معدل التضخم "CPI[2] " مقارنة مع سنة الأساس 1996)، كمـا يظهر في (7). ويتضح من هذا الشكل أنه عند تثبيت قيمة الأجر بالشيكل المثبت (بالأسعار الثابتة) فإن الأجور الحقيقية تأخذ في الهبوط.

شكل (7)

التغير الحاصل على قيمة الأجر

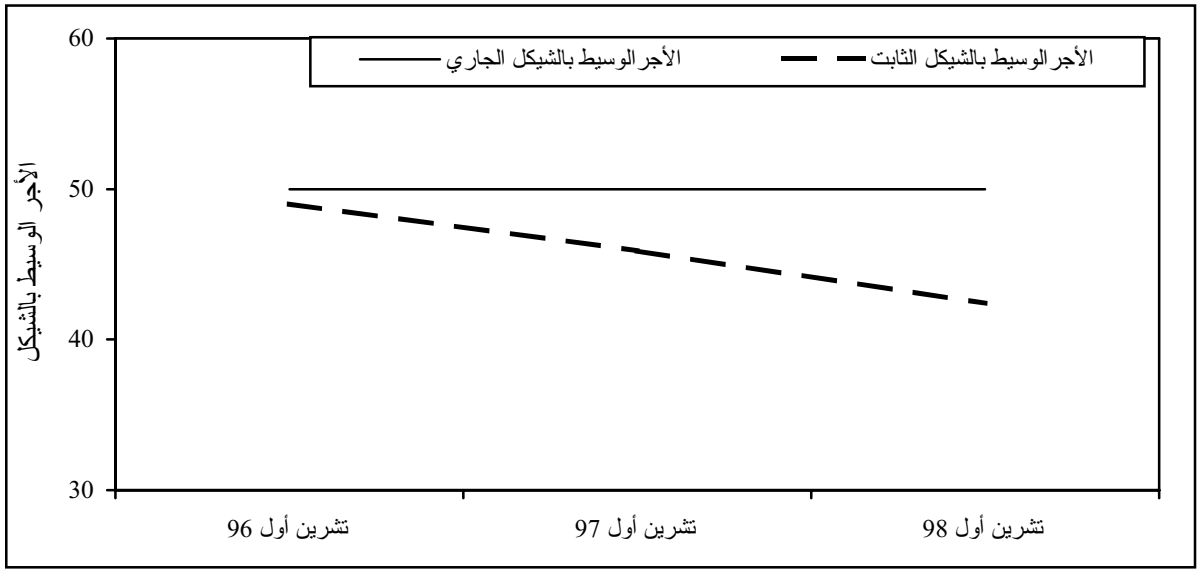

[2] معدل التضخم (CPI) لشهر: تشرين أول 1998 (117.89)، أيلول 1998 (114.62)، تشرين أول 1997 (108.95)

2.3 التأثير على مستوى المعيشة:

نتيجة لمجموع الآثار المذكورة أعلاه، فإن كافة فئات المجتمع وخصوصاً الشرائح الفقيرة وذات الدخل المنخفض وحتى المتوسط سوف تزداد معاناتها نتيجة لانخفاض سعر الشيكل وما سيتبعه من ارتفاع للأسعار وما يترتب عليهما من آثار إقتصادية أخرى، ومن المتوقع أن يزداد عدد السكان تحت خط الفقر. كما سوف تنعكس نتائج هذه العملية بصورة سلبية على سلة العائلة الفلسطينية ونوعية السلع واستهلاك الخدمات التي تستطيع توفيرها، وهذا بالتأكيد سيقود إلى آثار سلبية على مستوى معيشة قطاعات واسعة من الشعب.

فيما يلي عرض تحليلي لأبرز التغيرات التي طرأت على أنماط الإنفاق الشهري (لأسرة مكونة من 7 أفراد) خلال شهر تشرين أول 1998 مقارنة مع كل من نفس الشهر للأعوام 1995[3]، 1997، وأيلول من عام 1998، وخاصة بعد الانخفاض الحاد في سعر صرف الشيكل والذي ظهرت حدته خلال هذا الشهر:

- انخفض متوسط الإنفاق الشهري خلال تشرين أول 1998، بمقدار (86) دينار، أي ما نسبته (15.3%) مقارنة مع شهر أيلول 1998.
- انخفض الإنفاق الشهري خلال تشرين أول 1998، بمقدار (98) دينار، أي ما نسبته (17.1%) مقارنة مع نفس الشهر من عام 1997، بينما انخفض بمقدار (153) دينار أي ما نسبته (24.3%) مقارنة مع نفس الشهر من عام 1995.
- شكلت سلة الإنفاق الرئيسية من الإنفاق الشهري ما نسبته (77.1%، 77.6%، 76.4%، 76.1%) لكل من الأشهر تشرين أول 98، أيلول 98، تشرين أول 97 وتشرين أول 95 على التوالي.
- باستثناء شهر أيلول 1998، نلاحظ بان نسبة السلة زادت خلال شهر تشرين أول 1998، بنسبة مقدارها (0.7%، 1%) مقارنة مع تشرين أول 97 وتشرين أول 95 على التوالي.

والجدول التالي يظهر متوسطات الإنفاق بالدينار الأردني حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية

مجموعات الإنفاق	تشرين أول 95	تشرين أول 97	أيلول 98	تشرين أول 98
مجموعات الإنفاق الرئيسية				
الطعام	244.20	234.10	217.71	209.40
المسكن	37.50	41.45	42.79	35.77
الملابس	40.70	40.22	33.58	31.13
الرعاية الطبية	20.70	20.61	19.78	18.37
النقل والمواصلات	98.00	72.87	63.14	42.81
التعليم والثقافة	38.60	29.85	60.1	30.27
الإنفاق الشهري	**630**	**575**	**563**	**477**

[3] تم استخدام هذا الشهر بالمقارنة بدلا من شهر تشرين أول 1996. لعدم توفر بيانات عن هذا الشهر خلال عام 1996

ولمعرفة مدى تأثير سعر الصرف، والانخفاض الفعلي في القوة الشرائية للشيكل. تم احتســـاب متوســـطات الإنفـــاق، باستخدام الشيكل الثابت (إزالة أثر معدل التضخم "CPI[4] " مقارنة مع سنة الأساس 1996) ومن ثم احتساب متوســـطات الإنفاق الشهرية بالدينار الأردني (انظر شكل 8)، فقد تبين أن متوسط الإنفاق خلال شهر تشـــرين أول 1998 انخفـــض بمقدار 17.8%، 20.0%، 33.6% مقارن مع أيلول 98، تشرين أول 97 وتشرين أول 1995 على التوالي.

وفيما يلي نسب التغير (الانخفاض) التي ظهرت على سلة الإنفاق الرئيسية خلال شـــهر تشـــرين أول 1998 باســـتخدام الشيكل المرجح:

مجموعات الإنفاق	شهر تشرين أول 1998 مقارن مع كل من		
	تشرين أول 95	تشرين أول 97	أيلول 98
مجموعات الإنفاق الرئيسية			
الطعام	- 27.3	- 17.7	- 6.4
المسكن	- 15.1	- 18.0	- 16.5
الملابس	- 35.6	- 28.8	- 9.8
الرعاية الطبية	- 24.2	- 18.0	- 9.7
النقل والمواصلات	- 62.9	- 45.9	- 34.1
التعليم والثقافة	- 33.9	- 6.7	- 51.0
الإنفاق الشهري	**- 33.6**	**- 20.0**	**- 17.8**

شكل (8)

التغير الحاصل على قيمة الإنفاق الشهري للاسرة

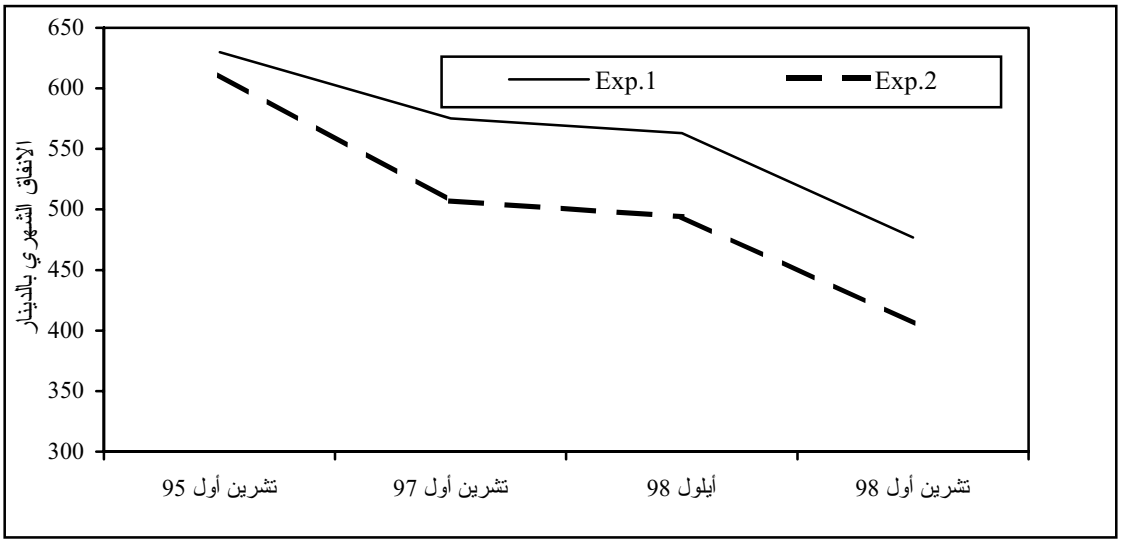

Exp1 يمثل الإنفاق الشهري بالدينار (قبل إزالة معدل التضخم للشيكل "استخدام السعر الجاري للشيكل")
Exp2 يمثل الإنفاق الشهري بالدينار (بعد إزالة معدل التضخم للشيكل "استخدام الشيكل بالسعر الثابت")

[4] معدل التضخم (CPI) لشهر تشرين أول 1998 (117.89)، أيلول 1998 (114.62)، تشرين أول 1997 (108.95)

نسب الفقر ومدى تأثير انخفاض الشيكل عليها:

لمعرفة مدى تأثير انخفاض الشيكل وخاصة في شهر تشرين اول 1998، تم إسقاط خط الفقر المعتمد لعام 1997 (والبالغ 1390 شيكل جديد لأسرة مكونة من 6 أفراد، بالغان و4 أطفال)، وباستخدام المنهجية المتبعة في احتساب توزيعات وخط الفقر لعام 1997 [5]، مستخدمين معدل التضخم للشيكل (CPI للفترة كانون ثاني–أيلول 1998 والمقدر بـــ (111.72)، نتج عنه خط فقر لعام 1998 مقداره (1553 شيكل). أي أن ما نسبته 27.6% من الأسر في الأراضي الفلسطينية أصبحت تحت خط الفقر، بينما بلغت 21.3% في الضفة الغربية و41.7% في قطاع غزة.

من ناحية ثانية تم احتساب خط الفقر لعام 1998 مستخدمين معدل التضخم في الشيكل الإسرائيلي (CPI للفترة كـــانون ثاني–تشرين أول، 1998 والمقدر بـــ 112.34)، نتج عنه خط فقر لعام 1998 مقداره (1562 شيكل جديد)، أي أن مـــا نسبته 28.0% من الأسر أصبحت تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، 21.6% في الضفة الغربية و42.1% فـــي قطاع غزة. وهذا نتج عنه زيادة مقدارها 0.4% على مستوى الأراضي الفلسطينية، (أي أن 1628 أسرة في الأراضـــي الفلسطينية انضمت إلى الأسر القاطنة تحت خط الفقر، منها 1050 أسرة في الضفة الغربية و578 أسرة في قطاع غـزة، نتيجة الزيادة التي حصلت بين التقديرين).

عند مقارنة هذا الخط (1562 شيكل جديد) مع خط الفقر للأعوام 1996 و1997، نجد أن نسبة الأسر القاطنة تحت خـــط الفقر في الأراضي الفلسطينية زادت بمقدار ما نسبته 4.4%، 5.5% على التوالي.

والجدول التالي يظهر مقدار التغير (الزيادة) الحاصل على توزيعات الفقر خلال العام 1998 مقارنة مع ما هـــو عليـــه للأعوام 1996، 1997:

	نسب الأسر الفقيرة			التغير لعام 98 مقارنة بـــ	
	1996	1997	1998*	عام 1996	عام 1997
الأراضي الفلسطينية	**23.6**	**22.5**	**28.0**	**+ 4.4**	**+ 5.5**
الضفة الغربية	**16.2**	**15.6**	**21.6**	**+ 5.4**	**+ 6.0**
شمال الضفة الغربي[6]	18.4	18.1	27.2	+ 8.8	+ 9.1
وسط الضفة الغربية	9.3	8.4	11.7	+ 2.4	+ 3.3
جنوب الضفة	23.5	24.4	27.3	+ 3.8	+ 2.9
قطاع غزة	**41.9**	**38.2**	**42.1**	**+ 0.2**	**+3.9**

* *تم اعتماد خط الفقر 1562 شيكل جديد (استخدام CPI للفترة كانون ثاني–تشرين أول 1998)*

[5] التقرير الوطني للفقر، 1997. (المنهجية)

[6] **شمال الضفة الغربية:** جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس. **وسط الضفة الغربية:** رام الله، القدس، بيت لحم، أريحا، **جنوب الضفة الغربية:** تشمل منطقة الخليل

ولإلقاء الضوء بصورة أكثر إثارة، تم احتساب خط الفقر لعام 1998 باعتماد معدل التضخم (CPI لشـــهر تشـــرين أول 1998 والمقدر بـــ 117.89) نتج عنه خط فقر مقداره (1639 شيكل جديد)، وعليه أصبحت نسب الأسر تحت خط الفقر بالاعتماد على هذا الخط 31.2% في الأراضي الفلسطينية، 24.6% في الضفة الغربية و45.6% في قطاع غزة.

شكل (9)

توزيعات (نسب الأسر الفقيرة) الفقر لعام 1998 بالاعتماد على التقديرات الثلاثة

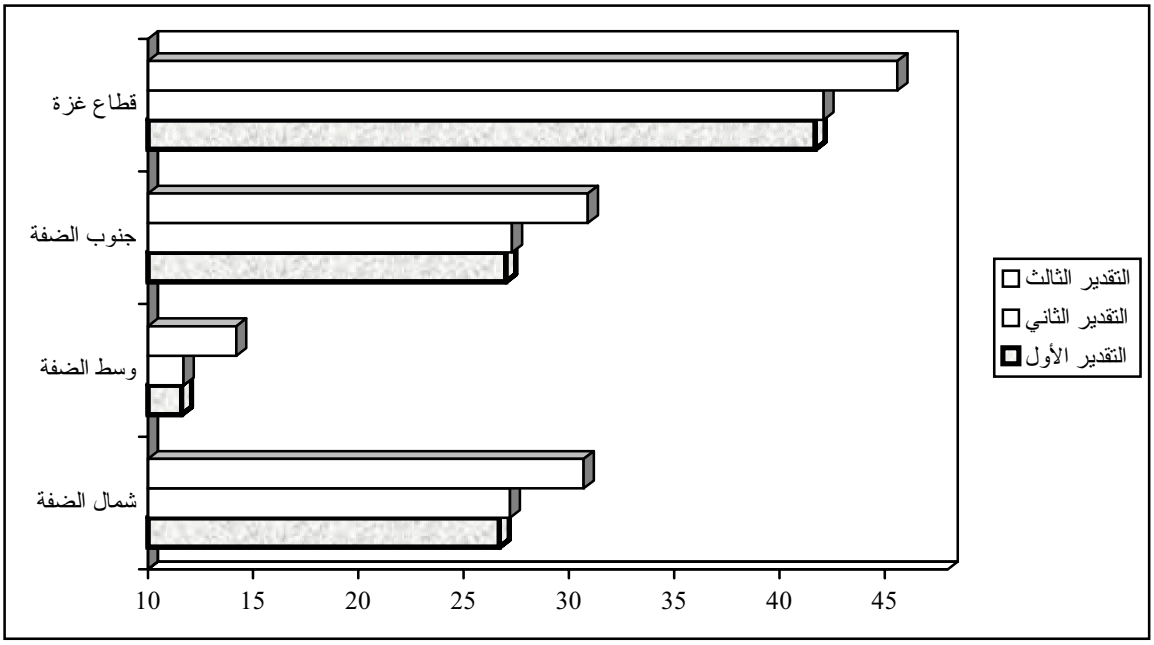

التقدير الأول = 1553 شيكل جديد التقدير الثاني= 1562 شيكل جديد التقدير الثالث = 1639 شيكل جديد

ثالثاً: التوقعات المستقبلية

يتوقع بعدما قررت السلطات النقدية الإسرائيلية التدخل لوقف تدهور سعر الشيكل برفع الفائدة على الايداعات فيـــه، أن يستقر سعر صرف الشيكل للفترة القليلة القادمة، ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار تدريجياً حتى يتم إمتصاص أكبر قـــدر ممكن من نسبة انخفاض الشيكل، غير أن ارتفاع الأسعار سيبقى مرهوناً أيضاً بحركة السوق والعرض والطلـــب فيـــه. كما أنه من غير المعروف ما ستؤول إليه الأزمة الإقتصادية العالمية وتذبذبات اسعار العملات الأجنبيـــة فـــي الســـوق العالمي ومدى تأثيرها على سعر صرف الشيكل وبالتالي فمن غير المستبعد أن يزداد انخفاض سعر الشيكل في الاشـــهر القادمة وأن يدخل الإقتصاد الفلسطيني في دوامة جديدة من التأثيرات المختلفة لذلك.

وعند استقراء اثر انخفاض سعر الشيكل على ارتفاع اسعار المستهلك فإنه يتوقع ان تستقر الاسعار نسبياً للاشهر القليلـــة القادمة بعد موجة الغلاء التي اعقبت الطفرة في سعر الشيكل واستقراره حالياً.

وبالنسبة لأثر إنخفاض سعر الشيكل على الاجور، فانه طالما لا يوجد ربط ما بين اسعار العملات والتغير في مســتويات الرواتب والاجور يتوقع ان يستمر تأثير ذلك الانخفاض بشكل سلبي وكبير، حيث ان تأثر أسعار المستهلك بشكل سلبي نتيجة انخفاض سعر الشيكل في ظل الثبات النسبي لمستويات الرواتب والاجور سيزيد من التأثير السلبي علـــى قيمتـــها الحقيقية ويؤدي الى انخفاض قدرتها الشرائية، مما سيزيد نسبة الاسر التي تقع تحت خط الفقـــر وبشـــكل متـــواز مـــع انخفاض سعر الشيكل وازدياد اسعار المستهلك.

رابعاً : التوصيات

1. ربط رواتب موظفي القطاعين العام والخاص الذين يتقاضون رواتبهم بالشيكل بسعر صرف متناسب مـــع إرتفـــاع سعر الدولار أو الدينار أو ربطها ولو جزئياً بجدول غلاء المعيشة سواءً كعلاوة سنوية مقطوعة أو كنســـــبة مـــن الراتب.
2. اللجوء ولو مؤقتاً لدعم السلع الأساسية مثل (الطحين، الرز، الشاي، الخبز) سعياً للحد من تـــــأثير الأزمـــة علـــى الشرائح الفقيرة ومستوى معيشتها.
3. الرقابة على الاسعار ومنع التلاعب فيها.
4. ترشيد نمط الاستهلاك لدى المواطنين، والتوجه نحو إقتناء المنتوجات الوطنية.
5. تشجيع المؤسسات المصرفية والمالية لإبداء تفهمها لاوضاع المقترضين وإعادة جدولة الدفعات المترتبـــــة عليـــهم وتقديم التسهيلات اللازمة لضمان استمرارية عملهم ووفائهم بالالتزمات المترتبة عليهم.
6. حث المواطنين والمؤسسات على عدم الإحتفاظ بأرصدة بالشيكل والتحول حيثما امكن الـــى التعـــامل بـــالدولار او الدينار او أي عملة مستقرة اخرى وتحويل الودائع والإحتياطي إلى أية عملة أكثر إستقراراً كاليورو مثلا وهنا لا بد من تفعيل دور سلطة النقد الفلسطينية بشكل عام لمواجهة هذه الأزمة، وفي هذا المجال بشكل خاص.
7. ترشيد الانفاق الحكومي والحد من الترهل الوظيفي.
8. مطالبة الجانب الإسرائيلي بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر الشيكل وخصوصاً الإلتزمات تجـــــاه السلطة وأجور العاملين في إسرائيل والمستوطنات، والمطالبة بالتنسيق المسبق حول أيـــــة إجـــراءات بخصـــوص السياسة النقدية.

قائمة المراجع

1. سجلات سعر العملة في دائرة الحسابات القومية. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

2. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لأعوام 1997، 1998. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

3. مسح القوى العاملة للدورات (1–10). دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

4. مسح إنفاق وإستهلاك الأسرة للأعوام 1996، 1997، 1998. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

5. الشنار، د. حازم. إنعكاسات إنخفاض سعر الشيقل على مستوى المعيشة والإقتصاد الفلسطيني. جريدة "الأيام" 1998/10/25.

معدل سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الشيكل الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية

للسنوات من 1996- 1998

الشـــــــــهر	السـنـــــــــة		
	1996	1997	1998
كانون ثاني	3.13	3.29	3.58
شباط	3.12	3.33	3.60
آذار	3.10	3.38	3.60
نيسان	3.15	3.42	3.76
أيار	3.23	3.45	3.70
حزيران	3.26	3.47	3.68
تموز	3.18	3.57	3.67
آب	3.16	3.55	3.70
أيلول	3.16	3.53	3.84
تشرين أول	3.20	3.54	4.09
تشرين ثاني	3.26	3.55	4.25
كانون أول	-	3.55	4.21
الربع الاول	*3.12*	*3.33*	*3.59*
الربع الثاني	*3.21*	*3.44*	*3.71*
الربع الثالث	*3.17*	*3.55*	*3.74*
الربع الرابع	*3.23*	*3.55*	*4.18*
السنوي	**3.18**	**3.47**	**3.81**

جدول رقم 2: الارقام القياسية الشهرية لاسعار المستهلك
حسب اقسام الانفاق الرئيسية (سنة الاساس 1996=100)
للاشهر من كانون ثاني، 1997 – كانون أول ،1997

اقسام الانفاق الرئيسية	الأراضي الفلسطينية														
	متوسط 1996	كانون 2	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين 1	تشرين 2	كانون 1	متوسط 1997	نسبة التغير
المواد الغذائية	100.00	104.96	108.06	106.30	107.00	104.69	104.22	106.11	106.65	106.70	105.98	105.96	107.46	106.17	6.17
المشروبات والتبغ	100.00	106.72	106.11	107.13	108.50	109.10	109.14	110.63	111.45	111.62	111.53	111.62	111.79	109.61	9.61
الاقمشة والملابس والاحذية	100.00	105.58	108.31	109.98	110.59	109.61	110.52	112.72	113.83	117.01	117.54	118.02	119.81	112.79	12.79
المسكن ومستلزماته	100.00	102.70	103.32	104.59	104.83	104.75	106.41	106.56	106.55	105.02	106.42	107.26	107.36	105.48	5.48
الاثاث والسلع والخدمات المنزلية	100.00	105.63	106.42	107.68	107.77	108.93	111.18	111.63	112.56	113.73	114.13	114.62	115.25	110.79	10.79
النقل والاتصالات	100.00	103.73	104.01	103.74	106.45	106.45	106.60	107.17	107.59	108.02	108.60	108.82	108.48	106.64	6.64
خدمات التعليم	100.00	103.90	103.08	104.50	106.48	103.73	104.50	104.47	105.41	105.51	105.72	105.72	105.65	104.89	4.89
الرعاية الصحية	100.00	105.28	105.67	108.51	108.92	109.17	111.47	112.09	112.13	112.70	112.50	113.21	113.65	110.44	10.44
السلع والخدمات الترفيهية	100.00	102.60	102.96	103.55	103.66	103.96	107.72	107.15	107.67	109.37	112.39	112.35	109.91	106.94	6.94
سلع وخدمات متنوعة	100.00	103.69	103.50	104.41	105.51	105.53	108.18	108.27	108.37	108.40	108.66	108.94	107.83	106.77	6.77
الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك	**100.00**	**104.74**	**106.35**	**106.25**	**107.61**	**106.21**	**106.77**	**107.98**	**108.54**	**108.96**	**108.97**	**109.19**	**109.91**	**107.62**	**7.62**

جدول رقم 3 الارقام القياسية الشهرية لاسعار المستهلك
حسب اقسام الانفاق الرئيسية (سنة الاساس 1996=100)
للاشهر من كانون ثاني، 1998 - تشرين ثاني ،1998

اقسام الانفاق الرئيسية	الأراضي الفلسطينية													
	متوسط 1997	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين اول	تشرين ثاني	متوسط 1998	نسبة التغير
المواد الغذائية	106.17	111.80	110.99	110.05	108.77	111.06	110.49	110.80	110.70	115.54	121.21	122.46	113.08	6.51
المشروبات والتبغ	109.62	114.92	114.98	115.07	114.95	114.91	115.38	116.32	116.30	116.48	117.96	122.19	116.31	3.16
الاقمشة والملابس والاحذية	112.79	120.36	120.63	119.53	119.97	120.53	120.77	123.03	122.95	122.16	122.63	124.61	121.56	7.78
المسكن ومستلزماته	105.48	106.93	106.29	106.19	106.47	106.39	106.44	106.27	110.94	111.20	115.24	115.46	108.89	3.24
الاثاث والسلع والخدمات المنزلية	110.79	115.60	115.44	115.02	115.12	115.30	115.63	116.60	117.03	117.06	118.78	121.84	116.18	4.87
النقل والاتصالات	106.64	107.96	107.79	105.64	106.00	105.97	105.69	105.95	108.46	108.80	109.67	110.89	107.46	0.76
خدمات التعليم	104.89	105.66	105.56	104.98	104.97	105.32	105.29	105.33	105.25	107.66	108.50	110.16	106.13	1.18
الرعاية الصحية	110.44	113.98	113.23	112.91	114.11	113.77	116.71	116.48	116.34	115.56	117.76	120.91	115.18	4.29
السلع والخدمات الترفيهية	106.94	109.67	109.88	109.37	109.48	110.06	109.88	110.63	110.91	111.34	112.82	114.95	110.49	3.32
سلع وخدمات متنوعة	106.77	107.60	107.84	107.73	108.51	108.19	107.80	108.37	108.75	112.18	114.78	116.27	109.57	2.62
الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك	**107.62**	**111.86**	**111.46**	**110.62**	**110.31**	**111.28**	**111.19**	**111.75**	**112.39**	**114.62**	**117.89**	**119.60**	**112.55**	**4.58**

جدول 4: تغير الأجر اليومي الوسيط بالشيكل للمستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب نوع العملة التي يتقاضاها المستخدم

(1995-1998)

الدورة (فترة المسح)	شيكل إسرائيلي	دينار أردني	دولار أمريكي	المجموع
أيلول-تشرين أول 95	50.0	43.0	94.6	49.6
نيسان-أيار 96	42.3	43.0	49.2	42.3
تموز-تشرين أول 96	50.0	43.0	49.2	50.0
تشرين أول 96-كانون ثاني 97	50.0	43.0	57.9	50.0
شباط-آذار 97	50.0	45.3	59.4	50.0
نيسان-حزيران 97	50.0	48.5	63.5	50.0
تموز-أيلول 97	50.0	48.5	59.5	50.0
كانون ثاني-آذار 98	53.9	49.9	67.3	53.9
نيسان-حزيران 98	57.7	55.3	71.5	57.7
تموز-أيلول 98	57.7	61.6	73.3	60.0

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. سلسلة مسوح القوى العاملة الفلسطينية.

جدول 5: متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار في الأراضي الفلسطينية حسب مجموعات الاستهلاك والشهر

متوسط حجم الأسرة: 7 أفراد

مجموع السلع والخدمات	الشهر			
	تشرين أول 95	تشرين أول 97	تشرين أول 98	أيلول 98
الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام	**244.20**	**234.10**	**209.40**	**217.51**
الخبز والحبوب	40.80	35.78	29.94	33.59
اللحوم والدواجن	53.30	64.64	56.72	57.24
الأسماك ومنتجات البحر	5.30	4.25	4.43	4.85
الألبان ومنتجات الألبان والبيض	20.00	19.16	16.39	17.77
الزيوت والدهون	12.50	9.28	11.62	6.42
الفواكه والمكسرات	21.90	21.79	18.72	21.17
الخضراوات والبقوليات والدرنيات	34.30	30.86	30.91	31.70
السكر والمنتجات السكرية	15.30	12.20	10.45	11.16
المشروبات غير الكحولية	10.90	10.58	9.18	13.46
الملح والتوابل وأطعمة أخرى	15.80	13.48	12.23	9.10
وجبات جاهزة من خارج المنزل/داخل المطعم	14.10	12.09	8.80	11.06
مجموعات الطعام المنتجة ذاتياً	**10.70**	**8.90**	**7.33**	**9.54**
الاستهلاك الكلي من الطعام	**254.90**	**242.99**	**216.73**	**227.05**
الإنفاق النقدي على غير الطعام	**385.80**	**340.99**	**267.67**	**345.98**
الملابس والأحذية	40.70	40.22	31.13	33.58
المسكن	37.50	41.45	35.77	42.79
الأثاث والأواني المنزلية	47.20	27.23	23.54	26.40
لوازم وأعمال منزلية	8.70	8.35	6.53	7.92
الرعاية الطبية	20.70	20.61	18.37	19.78
وسائل النقل والاتصالات	98.00	72.87	42.81	63.14
التعليم	20.20	19.41	18.64	27.85
النشاطات الترفيهية والثقافية	18.40	10.44	11.63	32.25
العناية الشخصية	13.20	12.31	9.80	12.01
التبغ والسجاير	25.50	32.49	24.89	23.58
المشروبات الكحولية	0.00	0.06	0.19	0.06
الإنفاق على سلع وخدمات أخرى غير الطعام	23.10	25.04	21.68	24.49
التحويلات النقدية المدفوعة	4.50	5.13	2.76	4.75
ضرائب	0.30	0.84	1.01	1.05
نفقات غير استهلاكية أخرى	27.80	24.54	18.94	26.33
السلع والخدمات المنتجة ذاتياً من غير الطعام	**85.00**	**104.85**	**77.85**	**99.95**
أخرى من غير الطعام	0.90	1.17	0.50	0.66
الإيجار المقدر للمسكن الملك	84.10	103.68	77.35	99.28

الاستهلاك الكلي من غير الطعام	470.80	445.84	345.52	445.92
الاستهلاك الكلي	693.10	658.32	539.55	640.85
الإنفاق الكلي	630.00	575.09	477.07	563.49